

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة طيّ الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



بيان

إن منظمة طيّ الدولية هي منظمة غير حكومية تضم جمعيات وطنية للسوداوات والمهاجرات واللاجئات والشابات في هولندا.

واستناداً إلى تقرير بحثي نُشر في تموز/يوليه ٢٠١٢ برعاية برنامج دافني الثالث التابع للاتحاد الأوروبي لمكافحة العنف ضد الأطفال والشباب والنساء، أجرى فريق بحثي من معهد تيلبورغ الدولي المعني بعلم الضحايا و/أو وزارة العدل في هولندا في عام ٢٠١٠ دراسات عن مدى انتشار العنف، وأجريت دراسة عن الضحايا ومرتكبي العنف المتزلي بين الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠. وأشارت التقديرات إلى أن حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في هولندا أصبحوا ضحايا العنف المتزلي سنوياً. وفي السنوات الخمس الماضية، عانى حوالي ٩ في المائة من سكان هولندا من العنف المتزلي.

آثار الأزمات الاقتصادية على العنف ضد النساء والفتيات

وفقاً للتوقعات، تواجه هولندا، شأن العديد من البلدان الأخرى، أزمة اقتصادية خطيرة. ففي السنوات القادمة، ستواجه جميع الأسر تقريباً مشاكل مالية، لا سيما إذا فقد أحد أو كلا الشخصين العاملين في الأسرة وظائفهما. وسيكون الطلاق مكلفاً جداً بالنسبة للعديد من النساء اللاتي يعشن في حياة زوجية سيئة أو تتسم بالعنف. ويجب توقع حدوث المزيد من العنف المتزلي. وفي الوقت نفسه، سينخفض توفر الدعم الاجتماعي، والمساعدة المالية وإسداء المشورة، بسبب الأزمة الاقتصادية والتخفيضات في الميزانية.

وستكون سياسة الحكومة بشأن العنف المتزلي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ مماثلة للسياسة الحالية، لكن بسبب الأزمة الاقتصادية، سيكون توافر الخدمات (مثل الشرطة والرعاية الصحية) أكثر تقييداً.

وتتمثل إحدى التطورات الإيجابية في أن واضعي السياسات، بسبب بعض حالات العنف الجنسي والتحقيقات التي أعقبت ذلك، يعكفون على وضع سياسة بشأن العنف الجنسي. وتظهر البحوث في هذا السياق أن ٣٣ في المائة من جميع النساء كنّ ضحايا الإيذاء الجنسي، و ١٢ في المائة كنّ من ضحايا الاغتصاب. بيد أن منظمة طيّ الدولية ومجموعة من المنظمات غير الحكومية الأخرى أوصت في تقرير مواز بضرورة أن تضع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة خطة عمل وطنية بشأن الاعتداء الجنسي.

ومن التطورات الإيجابية الأخرى تحسّن وضع ضحايا العنف المتزلي والعنف الجنسي، لا سيما في ما يتعلق بالإجراءات القانونية. بيد أن المساعدة القانونية المهنية المجانية للضحايا، لا تزال غير متاحة، وستظل كذلك في السنوات المقبلة.

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات واضحة عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعنف المتصل بالشرف، فإن حكومة هولندا تؤكد على أشكال العنف هذه ضد السوداوات والمهاجرات واللاجئات من النساء والفتيات في تقارير وطنية مختلفة، وفي سياق السياسات الوقائية الوطنية. وبهذه الطريقة، فإن الحكومة نفسها تضع قوالب نمطية للسوداوات والمهاجرات واللاجئات من النساء والفتيات.

ويساور منظمة طبيّ الدولية القلق أيضا إزاء حالة طالبات اللجوء في مراكز الاحتجاز. إذ تشير الدلائل إلى أن تلك النساء هن ضحايا الإساءة الجنسية من قبل التزلاء والمهنيين الذكور. وثمة حاجة ماسة إلى الحصول على الحقائق والأرقام من أجل وضع سياسات ملائمة.

كما تود منظمة طبيّ الدولية أن توجّه انتباه اللجنة إلى نتائج التحقيق على الصعيد الوطني، الذي أجرته مؤسسة ريك سامسون عن معدلات الاعتداء الجنسي على الأطفال الذي يودعون في بيوت كافلة، التي تكاد تكون ثلاث مرات أعلى من معدلات الأطفال الذين لا يعيشون في هذه البيوت. وتوصي منظمة طبيّ الدولية بأن تقترح اللجنة أن تتخذ الحكومة تدابير فعالة بشأن هذا الشكل من أشكال العنف ضد الأطفال، في أقرب وقت ممكن.

حالة النساء اللاتي لا يحملن وثائق

يساور منظمة طبيّ الدولية القلق لأن التجارب أظهرت أن النساء اللاتي لا يحملن وثائق يصبحن ضحايا سهلات للعنف المتزلي والاتجار والعنف في نطاق صناعة الجنس. وبسبب وضعهن هذا، فإنهن لا يلتمسن المساعدة عن طريق القنوات القانونية بسبب خطر تعرضهن للعقاب. وحتى إذا لم يكن بوسعهن العودة إلى بلدانهم الأصلية، فإنهن لسن مؤهلات للحصول على تصاريح إقامة. ولا توفر الاستثناءات المتعلقة بضحايا العنف المتزلي أو الاتجار حلاً، لأن بعض الضحايا لا يمكن أن يتأكدن من أنهن مؤهلات لهذا الاستثناء. فعلى سبيل المثال، قد لا تصدق الشرطة ادعاءاتهن أو قد لا تتوفر أدلة كافية. علاوة على ذلك، ووفقاً للسياسات الحالية، يحق لضحايا الاتجار بالبشر فقط القادرات والراغبات في التعاون مع السلطات للحصول على الدعم وعلى تصريح إقامة مؤقتة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاتجار والعنف المتزلي ليسا الشكلين الوحيدين من أشكال العنف التي تعاني منها النساء اللاتي لا يحملن وثائق.

وترى منظمة طبيّ الدولية أن من واجب الحكومات كفالة تمكين النساء اللاتي لا يحملن وثائق واللاتي هن ضحايا العنف المتزلي أو الاتجار أو غيرها من أشكال العنف من الإبلاغ عن هذه الجرائم بأمان إلى الشرطة وتلقي المساعدة والحماية دون أن يعرضن أنفسهن للعقاب.

الخدمات الصحية

لا تستطيع النساء اللاتي لا يحملن وثائق الاستفادة من الخدمات الصحية، حتى لو كانت حالتهم الصحية سيئة للغاية، لأنهن يخفن من أن يلقي القبض عليهن. وهذا يعني أنهن لا يحصلن على رعاية الحمل والأمومة التي تحق لهن رسمياً، ناهيك عن حصولهن على وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية. وترى منظمة طبيّ الدولية أن حصول النساء اللاتي لا يحملن وثائق على هذه الرعاية حق من حقوق الإنسان.

النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

تتفق منظمة طبيّ الدولية مع الملاحظة التي أبدتها الحركات النسائية في هولندا بأن المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تخفي مشاكل محددة وراء معلومات عامة. فلم تقدم الحكومة معلومات محددة أو تصف التدابير المتخذة بشأن تحديد الفئات المعرضة للخطر. وأفادت الحكومة بأن ٨٧١ شخصاً، منهم ١٦٦ امرأة، يحملون فيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٦. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، فإن منشأ معظم هؤلاء النساء ليس من هولندا، على عكس معظم الرجال المصابين بالفيروس. فقد أصيب ما مجموعه ٧٣ في المائة من الرجال بالعدوى عن طريق الجنس مع رجال آخرين، في حين كان الاتصال الجنسي الغيري إلى حد كبير من أهم عوامل الخطر بين النساء (٩٥ في المائة). وتخصص موارد عديدة من أجل وقاية وعلاج المجموعة الكبيرة من الرجال الهولنديين المصابين بالفيروس بسبب الاتصال المثلي. وقد اقترحت المنظمات غير الحكومية ضرورة وضع تدابير وقائية وعلاجات من أجل النساء أيضاً. وأشارت الحكومة إلى أنه، من حيث المبدأ، يحق لجميع الأشخاص في هولندا الحصول على علاج من فيروس نقص المناعة البشرية.

وفي حين تُتاح الرعاية الطبية من الناحية النظرية، نظراً لأن سياسة هولندا تهدف إلى إعادة الأشخاص الذين لا يحملون تصاريح إقامة إلى بلدانهم الأصلية، فإن العديد من الأشخاص في هذه الفئة يخافون كثيراً من التقدم بطلبات للحصول على دعم طبي. وفي بعض الحالات، يسمح للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية اللاتي لا يحملن وثائق بالبقاء في هولندا حتى يستقر عدد خلايا فئة CD4 لديهن، وتصبح عودتهن إلى بلدانهم الأصلية آمنة. إلا أن درجة الأمان هذه لا تقاس إلا بتوافر الأدوية لمعالجة الفيروس لا من خلال إمكانية الحصول عليها أو القدرة على شرائها.